عمليات دجلة تباشر مهامها رسمياً في محافظتي كركوك وديالى

صحوات ديالى تلوح بإخلاء مناطق انتشارها

كشف مصدر عسكري رفيع المستوى في محافظة كركوك، الخميس، عن مباشرة قيادة عمليات دجلة لمهامها رسميا في محافظتي كركوك وديالى، في وقت حملت فيه قوات الصحوات في ديالى مجلس النواب مسؤولية "إهمال" ملفها وعدم رصد معونات مالية لها.

ونقلت وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية، عن المصدر العسكري قوله: إن "قيادة عمليات دجلة والمتمثلة بقائدها الفريق الركن عبد الأمير رضا الزيدي بدأت، صباح اليوم (أمس)، بممارسة مهامها بشكل رسمي في محافظتي كركوك وديالى".

□ بغداد / المدى

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قيادة عمليات دجلة ستكون عنصرا رابطا بين الأجهزة الأمنية في هاتين المحافظتين"، معتبرا أن "عملها سيزيد من تفعيل الجهد الأمني والاستخباري بالمحافظتين خاصة مع وجود نشاط للمجاميع المسلحة فيها".

وكان النائب عن القائمة العراقية ياسين العبيدي أعلن، في الـ١٢ من تموز ٢٠١٢، حصولها على معلومات تفيد بصدور قرار من مجلس الوزراء ووزارة الدفاع بتشكيل قيادة عمليات دجلة في محافظتي ديالى وكركوك، وفي حين أكد أن عرب كركوك "ينتظرون هذه الخطوة بفارغ الصبر"، دعا إلى عدم عرقلة تشكيلها.

وأعلنت وزارة الدفاع، في الثالث من تموز الماضي، عن تشكيل "قيادة عمليات دجلة" برئاسة قائد عمليات ديالى الفريق عبد الأمير الزيدي للإشراف على الملف الأمني في محافظتي ديالى وكركوك، فيما أعلنت اللجنة الأمنية في مجلس كركوك، رفضها للقرار "لأن المحافظة آمنة ومن المناطق المتنازع عليها"، مؤكدة أن القرار سيفشل من دون تنسيق مسبق بين حكومات بغداد وأربيل وكركوك.

وسبق للنائب عن القائمة العراقية ياسين العبيدي أن أعرب، في الرابع من تموز ٢٠١٢، ترحيب عرب كركوك بتشكيل قيادة عمليات تضم كركوك وديالى، لافتا إلى أنها ستساهم بتحقيق الأمن للمحافظتين، فيما طالب وزارة الداخلية بتعيين أبناء المكون العربي في الدوائر الأمنية والحكومية.

وأكد محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم، في التاسع من تموز ٢٠١٢، أن رئيس الحكومة نوري المالكي ابلغه بان تشكيل قيادة عمليات دجلة الذي يضم محافظتي ديالى وكركوك مجرد اقتراح لم يتم اتخاذ الخطوات بشأنه حاليا، فيما أشار إلى انه أوعز بقبول ١٤٠٠ شخص في شرطة المحافظة.

كما أكدت وزارة البيشمركة في حكومة إقليم كردستان، في التاسع من تموز ٢٠١٢، أن القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي رفض مقترح استحداث قيادة عمليات دجلة، مشيرة إلى أن ما يتناقله بعض البرلمانيين من استحداث قوة للمناطق المتنازع عليها "معلومة غير صحيحة".

ولاقى هذا القرار ردود فعل متباينة، حيث اعتبر النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل، في الرابع من تموز ٢٠١٢، القرار "استهداف سياسي بامتياز"، محذرا ضباط الجيش العراقي "الذين يحملون ارث وثقافة النظام السابق" من التجاوز على الدستور والاستحقاقات، فيما طالب الحكومة بعدم الانسياق وراء هؤلاء الضباط الذين يحاولون خلق تصادم بين بغداد وإقليم كردستان.

كما وصفت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى، في (٧ تموز الماضي)، القرار بـ"السياسي"، في حين اعتبرت النائبة عن محافظة ديالى في القائمة العراقية ناهدة الدايني القرار "صائبا" لمعالجة الخروق الأمنية.

لكن القيادي في كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي علي شبر اعتبر، في اليوم ذاته، هذا القرار بـ"الخطوة الايجابية"، وفي حين دعا رئيس الحكومة نوري المالكي للتفاهم مع الكرد، طالب الحكومة بتشكيل قيادة مشابهة في مناطق شمال بابل.

من جانبها، حملت قوات الصحوات في ديالى، أمس الخميس، مجلس النواب مسؤولية "إهمال" ملفها وعدم رصد معونات مالية لها.

وقال مسؤول الصحوات في ديالى سامي الخزرجي لوكالة كردستان للأنباء "آكانيوز": إن قوات الصحوات تعاني من تأخر الرواتب لثلاثة أشهر، منتقدا عدم جدية مجلس النواب وبعض الجهات المسؤولة بحل ملف الصحوات وحسمه.

وأضاف الخزرجي "هذا الأمر ولد إحباطا كبيرا في نفوس مقاتلينا"، مبينا أن "الصحوات تواجه الجماعات المسلحة ضمن نقاط أمنية في المحافظة غير مدعومة من القوات الأمنية وعرضة للاختراق والاستهداف المتواصل".

وأشار الخزرجي إلى إن الاستمرار في إهمال ملف الصحوات يعني أن اغلب مقاتليها سيخلون مناطق انتشارهم في المحافظة.

وتطالب قوات الصحوات، وهي ميليشيا عشائرية موالية للحكومة، باستمرار بدمجها في الأجهزة الأمنية وتوظيف أفرادها الذين قاتلوا تنظيم القاعدة، ويبلغ عدد عناصر الصحوات في ديالى ٧٧٠٠ عنصر. وكان تنظيم القاعدة قد تبنى معظم الهجمات التي استهدفت أفراد الصحوات منذ تشكيلها في العام ٢٠٠٦ في عموم مناطق البلاد.

إلى ذلك، طالب النائب عن التحالف الكردستاني هفال سعيد، رئاسة مجلس النواب بالاستفسار من اللجنة المشكلة لتنفيذ المادة ١٤٠ عن أسباب عدم الاجتماع منذ أكثر من عام.

وقال سعيد في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى": إن "المادة ٦٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص على تشكيل لجان دائمة ومؤقتة حيث تم تشكيل لجنة مؤقتة لمراقبة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور كما نصت المادة ٧٥ أولا على أن تعقد اللجان اجتماعات دورية يحددها رئيس اللجنة او نائبه في غيابه". وأضاف أنه "تم تشكيل اللجنة المؤقتة منذ أكثر من سنة إلا أنها لم تعقد اجتماعا واحدا حتى الآن وهذا يعتبر إخلالا بالنظام الداخلي والدور الرقابي للمجلس لان اللجنة تعمل دون غطاء رقابي".

وتابع سعيد "أننا طالبنا رئاسة مجلس النواب بالاستفسار من اللجنة عن أسباب عدم الاجتماع وتحميلها المسؤولية إضافة إلى مطالبتنا بإلزام اللجنة بالاجتماع في تاريخ محدد وبالتالي تفعيل دور هذه اللجنة المهمة وهي من مسؤوليات رئاسة المجلس".

يذكر أن مجلس النواب صوت في الثاني عشر من شهر كانون الأول من العام الماضي على تشكيل لجنة تضم ممثلي الكتل السياسية لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور.

وتأخذ اللجنة على عاتقها تقديم التعويضات للسكان المتضررين من سياسة النظام السابق في عدد من المحافظات وبخاصة في كركوك.

بهاء الأعرجي : لا توجد ورقة مكتوبة اسمها ورقة الإصلاحات وما يظهر في الإعلام غير صحيح

□ بغداد / المدى

نفت كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري وجود ورقة مكتوبة خطية تسمى [ورقة الإصلاحات] التي يتبناها التحالف الوطني .

وقال رئيس الكتلة بهاء الاعرجي في تصريح صحفي امس الخميس انه لاتوجد هناك ورقة مكتوبة ولحد الساعة تسمى بورقة الاصلاحات وما يظهر في وسائل الاعلام غير صحيح والورقة يجب ان تكتب من كافة الكتل السياسية وهذا هو التوجه الذي كان في التحالف الوطني ".

يذكر ان التحالف الوطني شكل لجنة لكتابة و طرح ورقة اسماها بالاصلاحات السياسية ودعا رئيس لجنة الاصلاحات رئيس التحالف التحالف الوطني ابراهيم الجعفري في بيان تلاه في ٧ من تموز الماضي جميع الاطراف المشاركة في العملية السياسية الى التعامل مع مبادرة الحوار على اساس الالتزام بالدستور واصلاح مؤسسات الدولة.

وحول شمول ورقة الاصلاحات بطلب تحديد ولاية الرئاسات الثلاث وصفه الاعرجي " بالدستوري وانه اخذ طريقة الى مجلس النواب لاقراره وهو الان لدى هيئة رئاسة المجلس والمفروض ان تدرجه في جدول اعمال المجلس خلال الفترة القريبة " مشيرا الى ان " حق المطالبة بتحديد ولايات رئاسات الثلاث ليست مطلب سياسي وانما الدستور والنظام الداخلي للبرلمان قد بينا بحق كل نائب تقديم مقترح بهذا المطلب وعلى هذا الاساس قدمت كتلة الاحرار وليست فقط الكتلة وانما هناك أكثر من [١٢٠] نائباً وقعوا على هذا المقترح وبالتالي فان البرلمان هو مخير بقبوله من عدمه من خلال التصويت عليه ".

وكانت كتلة الاحرار النيابية التابعة للتيار الصدري قد اعلنت جمعها [١٠٠] توقيع لاعداد مشروع قانون يقضي بتحديد ولاية الرئاسات الثلاث .

وقال رئيس الكتلة بهاء الاعرجي في مؤتمر صحفي عقده بمبنى مجلس النواب حضره مراسل [أين] في ١٢ من تموز الماضي " جمعنا [١٠٠] توقيع من أعضاء مجلس النواب لاصدار قانون جديد يتم بموجبه تحديد ولاية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء وان الهدف من هذا المسعى هو لمعالجة عدد من المشاكل ابرزها ادارة الدولة في حال تحويل الحكومة الى حكومة تصريف اعمال او في حال استقالة عدد من الوزراء والذي ما يتسبب بازمة في البلاد "، مضيفاً " اننا سنكمل التواقيع الاسبوع المقبل والذي شارك بها نواب مستقلون كالنائب صباح الساعدي وآخرون وسيكون لدى رئاسة مجلس النواب والتي وعدت بادراج المقترح في جلسة سريعة ليأخذا هذا المقترح طريقه للتشريع ومن ثم تنفيذه لنكون امام مشكلة قد انتهت وتخوفات قد زالت "،لافتا الى ان " الموضوع لم يكن موجه ضد جهة معينة ".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد دعا في كلمة متلفزة بثت في ٦ من تموز الماضي الى تحديد ولايات الرئاسات الثلاث بولايتين لا اكثر لضمان عدم نشوء دكتاتوريات جديدة . بحسب قوله.

من جانبهم ابدوا نواب عن ائتلاف دولة القانون والذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي اعتراضهم على هذا الطلب وعدوه بـ" المخالف للدستور " بحسب قولهم .

فيما رجح النائب عن دولة القانون صالح الحسناوي لـ[أين] " قيام المحكمة الاتحادية بنقض أي قانون يحدد ولاية رئيس الوزراء لدورتين لانه يتعارض مع احكام وبنود الدستور ".

وشهدت العلاقة بين رئيس الوزراء نوري المالكي والتيار الصدري توتراً ملحوظاً لاسيما بعد مشاركة الصدر في اجتماعي اربيل والنجف والذي دعا فيه التحالف الوطني باستبدال المالكي او سيتم سحب الثقة عنه بالاضافة الى دعوة رئيس الوزراء بتقديم استقالته من منصبه.

وكان اعضاء في القائمة العراقية والتحالف الكردستاني قد اعلنوا انهم مع تحديد ولاية رئيس الوزراء ، والمعروف ان هذه هي الولاية الثانية لرئيس الوزراء الحالي نوري المالكي ويسعى خصومه الى سحب الثقة منه وعدم التجديد له في حال بقائه حتى انتهاء ولايته الثانية بعد نحو سنتين.

نائبة تطالب بإعادة النظر بقانون الاتصالات والمعلوماتية

□ بغداد / المدى

أكدت النائبة عن التحالف الوطني كميلة الموسوي، أن قانون الاتصالات والمعلوماتية يحتاج إلى "نظرة وطنية" تعي الدور المهم الذي يضطلع به القانون.

وبينت الموسوي في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى"، إن "قانون الاتصالات والمعلوماتية يحتاج الى نظرة وطنية تعي الدور المهم الذي يقوم به هذا القانون"، مشددة على ضرورة الإسراع بإقراره وحسب التوجهات الوطنية للتخلص من سلبياته التي تضر مستقبلا بمستقبل العراق الأمني.

وأشارت الموسوي إلى ان "قانون الاتصالات والمعلوماتية يحمل بطياته الكثير من الايجابيات لكن يحمل في الوقت نفسه ثغرة أمنية كبيرة لا يجب التغاضي عنها وهي المادة ١١ منه والتي تعطي البنى التحتية والألياف الضوئية الى الشركات وليست الى الحكومة مما يعطي طابعا امنيا مقلقا حيث لا توجد أي ضمانات منها".

وأضافت "هناك مقترحات داخل لجنة الخدمات والإعمار لمعالجة هذه المادة ستناقش خلال الأسبوع المقبل وحسب ما يخدم البلد"، مشددة على وجوب إعطاء البنى التحتية والألياف الضوئية الى الحكومة العراقية.

نزلاء سجن أبو غريب يهددون بحرق السجن إذا لم يتم التصويت على قانون العفو العام

□ بغداد / المدى

هدد نزلاء سجن ابو غريب غربي بغداد بحرق السجن اذا لم يتم التصويت بالمصادقة على قانون العفو العام خلال جلسات مجلس النواب . وذكر مصدر امني لوكالة كل العراقامس الخميس ان " عددا من النزلاء هددوا ادارة السجن بحرق السجن بالكامل اذا لم يتم تنفيذ مطالب السجناء بالتصويت على قانون العفو العام والمصادقة عليه هذا ولم يدرج في جدول اعمال جلسة البرلمان امس الخميس مناقشة أو اقرار قانون العفو العام .

وكان مجلس النواب قد أرجأ التصويت على مشروع قانون العفو العام الى ما بعد عطلة عيد الفطر بسبب عدم توافق الكتل السياسية على تمريره ولم يحصل توافق عليه لحد الان.

وعزت اللجنة القانونية البرلمانية تأجيل التصويت على القانون خلال شهر رمضان الماضي الى الخلافات السياسية على الرغم من انتهاء صياغته.

من جانبها اعلنت كتلة الاحرار النيابية التابعة للتيار الصدري جاهزية قانون العفو العام والتصويت عليه خلال الايام المقبلة ، مطالبة الجميع بـ" عدم المزايدة السياسية عليه".

وكان قد توفي يوم امس الاول الاربعاء احد نزلاء سجن جمجمال التابع لوزارة العدل في السليمانية اثر احتراق جزء من السجن بعمليات شغب من قبل النزلاء احتجاجاً على تأجيل اقرار قانون العفو العام فيما اضرب نزلاء سجن التاجي شمالي بغداد عن الطعام يوم امس احتجاجاً على تأجيل المصادقة على القانون العفو.

من جانبه عزا عضو اللجنة القانونية البرلمانية لطيف مصطفى امين عدم المصادقة على قانون العفو العام الى الخلاف بين التيار الصدري و ائتلاف دولة القانون على فقرة شمول عدد من مناصري التيار في القانون،مبينا ان"اللجنة قدمت عددا من المقترحات الى هيئة رئاسة البرلمان لكنها لم تدرج ضمن جدول الاعمال".

وقال في تصريح صحفي ان " الكتل الكبيرة لم تتفق على إقرار قانون العفو العام الى الان كما ان التيار الصدري يطالب بشمول المحكومين بقضايا ارهاب بسبب مقاومتهم للمحتل بقانون العفو غير ان ائتلاف دولة القانون يرى غير ذلك ويطالب بان يستثنى جميع المتهمين بجرائم الارهاب من القانون معللين ذلك الى صعوبة التمييز بين الذين قاوموا المحتل وبين الذين تلطخت ايديهم بدماء العراقيين وهذا هو الخلاف الجوهري اضافة الى الخلافات الصغيرة الاخرى".

وتابع امين اننا"في اللجنة القانونية قدمنا اكثر من مقترح وتركنا القرار الاخير لمجلس النواب لكن هيئة الرئاسة لم تقم بإدراج هذه المقترحات في جدول الاعمال اذ انها تنتظر اتفاق الكتل على القانون"مشيرا الى"عدم امكانية اتفاق الكتل".

فيما وصف النائب عن تحالف الوسط المنضوي في ائتلاف العراقية محمد اقبال تشريع قانون العفو العام " فرصة " لاثبات جدية الحكومة في تحقيق الاصلاحات .

وقال إقبال في بيان له تلقت وكالة كل العراق [أين] نسخة منه اليوم الخميس ان " الكتل السياسية في مجلس النواب اليوم ولا سيما العراقية والتيار الصدري عازمة على تشريع قانون العفو العام في اسرع وقت ممكن على الرغم من اعتراض رئيس الحكومة من خلال وسائل الاعلام على تشريع هذا القانون ، " مبينا ان " هذا الأمر اصبح ضرورة وهو محط اختبار حقيقي لجدية الحكومة في تحقيق الاصلاح من عدمه ".

وأضاف ان " آلاف المعتقلين ينتظرون اليوم ان تحل مشاكلهم ، ولا سيما وإن عدد كبير منهم ليست لديهم قضايا ومنهم من قضى اربع او خمس سنوات في المعتقلات بناءً على دعاوى كيدية وضحية لاتهامات المخبر السري . وتعرضوا الشتى انواع التعذيب لانتزاع الاعترافات منهم ، " عاداً " تشريع القانون وتنفيذه فرصة كبيرة لتدارك هذه الخروقات وايقاف انتهاكات حقوق الانسان ".

وأعرب إقبال عن اعتقاده بأن " عقبات إقرار العفو العام كثيرة ومنها خشية الحكومة من تغيير الواقع الامني وتخوف بعض الاطراف السياسية ان يخل بالتوازن بين المكونات كما يسمونه ، " لافتا الى أن " تلك المخاوف لا مبرر لها وإن المضي بالعفو عن آلاف الأبرياء تحقيق للعدالة وإنصاف للمجتمع الذي عانى الكثير خلال السنوات السابقة ".

وأشار الى ان " اضراب المعتقلين في السجون اليوم هو رسالة توجه الى الحكومة والى مجلس النواب وصرخة مدوية إلى الاطراف السياسية كافة من أجل انهاء هذا الملف الذي أصبح على ما يبدو وسيلة عقاب جماعي وورقة ضغط تؤرق آلاف العوائل العراقية ".

هذا ومن المرجح ان تشهد جلسات البرلمان المقبلة التصويت على مشروع قانون العفو العام المثير للجدل بين الكتل السياسية .

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون